كلمة ونص

ميشيل خياط

مناهل من دون ماء وحر لا يطاق

اضطررت إلى تأدية واجب اجتماعي في ظهيرة أحد الأيام القائظة التي عرفناها مؤخراً، ووجدت نفسي أمشي تحت الشمس الحارقة التي لم نعرف مثلها في الشام في حزيران، وهو شهر معتدل الحرارة عادة، ثلاثة أرباعه في الربيع!!.

كانت المعاناة حادة جداً إذ جرت وقائعها في الزمن المحرم فيه –صحياً– السير تحت أشعة الشمس ما بين الساعة ١٢ والساعة ٤ بعد الظهر، وسط هذه الموجة الحارة جداً الآن، حسب تعليمات وزارة الصحة.

وما لفت انتباهي قبل يومين عندما اشتد بي العطش وغدا حلقي كحطبة مجففة تحت شمس حارة، الغياب المطلق لأي قطرة ماء في الشوارع والأماكن العامة في دمشق، سألت الباعة في الأكشاك وعلى البسطات عن سعر عبوة الماء الصغيرة «بقين أو السن» فكان الجواب الموحد: خمسة آلاف ليرة!، سرني اتفاقهم وآلمني جشعهم، فسعرها المبالغ به أصلاً، ثلاثة آلاف ليرة فلماذا يجعلون من العيد مناسبة ابتزاز، والأسوأ من ذلك كله، فظاظة عمال الأكشاك والبسطات واستهتارهم بالرقابة التموينية.

إنه جشع غير مسوغ، سلبياته الكبرى تكمن في أذيته، فقد لا تقوى أم على شراء عبوة لطفلها أو مسن ليروي ظمأه مما قد يمرضهما.

والسؤال المشروع، ماذا قدمت الجهات الرسمية المُكلفة إدارة شؤون الناس، للمواطنين السوريين لمواجهة موجة الحر الشديدة، إنه لحر استثنائي، وهو حسبما تؤكد نشرات وزارة الصحة السورية قد يؤدي إلى الإصابة بالسحايا وحمى الضنك والجلطات!!.

وهذا كله يعطي سؤالنا أهمية كبرى: ماذا قدمت وكيف ساعدت المواطن على مواجهة موجة الحر الهائلة، في وقت وصلت فيه درجة الحرارة في دمشق في ٢٠ حزيران الجاري، إلى ٤٣ درجة مئوية مرتفعة ٩ درجات عن معدلها؟ للأسف لم أعثر على أية مبادرة رسمية، مثل تسيير شاحنات محملة بالمياه لإرواء الناس أو نصب أجهزة نفث المياه على شكل رذاذ في الساحات العامة، أو تشغيل المناهل العامة «استثناء» وفي فترة الذروة الحارة لمن لا يملك خمسة آلاف ليرة ثمن «جرعة ماء»!.

نكاد نختنق غيظاً من جمود أصحاب القرار وتكتيفهم لأيديهم في مواجهة مثل هذه الاحتياجات الحيوية للناس، سواء في الوزارات أم المكاتب التنفيذية للمحافظات أو البلديات.

صحيح أنه لا يوجد نص قانوني ملزم، لكنه عرف وتعامل منطقي مع واقعة استثنائية تحتاج إلى صهاريج وشاحنات وبرامبل وعبوات!!

في أيام أقل قيظاً بكثير كان أحد عمال البلدية منذ أكثر من ستين سنة، يحمل على ظهره ضرفاً من الجلد مملوءاً بالماء يمر في حارتنا ويرش الماء على إسفلت الحارة للترطيب...! لم تكن الصهاريج قد رأت النور بعد، الماء موجود، موسم الأمطار كان جيداً في كل المحافظات السورية املؤوا الصهاريج ورطبوا الحارات والدروب والشوارع تنعشوا الناس، وتحصنوا أماكن كثيرة ضد الحرائق التي غدت شائعة.

إن هذا الأداء الإسعافي لا يعفي من العمل بجدية لاستعادة الغطاء الأخضر في سورية، فقد بات معروفاً أن الأشجار الكثيفة، تخفض الحرارة ٧ درجات على الأقل بشرط أن تشكل ٢٥ بالمئة من مساحة المدينة.

ونحن في سورية وبسبب الحرب وتداعياتها فقدنا أغلب أشجارنا، وما نعوضه ضئيل جداً، لا يتجاوز ٣ ملايين شجرة في السنة.

العالم تجاوز هذه الأرقام، فلدى «الفاو» حالياً مشروع انضمت إليه ١٢٠ مدينة في ٢٣ دولة، وكمثال عنه فإن مدينة «حيدر أباد» الهندية غرست ٢,٢ مليار شتلة في الفترة ما بين ٢٠١٥ و٢٠٢٠ أي ما يقرب من ٤٥٠ مليون شجرة كل عام!!. فلننضم إليه ...!!

ولدى المملكة العربية السعودية مشروع الشرق الأوسط الأخضر ويغرس على غرس ٥٠ مليار شجرة في إقليم شرق المتوسط في ٢١ دولة أي ٢,٤ مليار شجرة لكل دولة، خلال عشر سنوات، علماً أن للسعودية مشروعها الثاني الخاص بها ويحتوي على ١٠ مليارات شجرة. رجاء وزارة الإدارة المحلية والبيئة، تواصلي مع مصلحة الأرصاد الجوية والبيئة في المملكة العربية السعودية ونسقي معها للاستفادة من هذا المشروع الذي يعني حياة جديدة لسورية.

الحركة ضعيفة ولم تتجاوز ٢٠ بالمئة عنها في العام الماضي

رئيس جمعية اللحامين بدمشق: ١٠٠ ألف أضحية تقريباً في العاصمة

عبد المنعم مسعود

أكد رئيس جمعية اللحامين بدمشق محمد يحيى الخن أن نسبة ذبح الأضاحي لهذا العام انخفضت بشكل كبير عنها في العام الماضي ولم تتجاوز ٢٠ بالمئة، مبيناً أنه يقدر العدد في العام الحالي بنحو ١٠٠ ألف أضحية فقط، على حين بلغ في العام الماضي ٥٠٠ ألف أضحية.

وفي تصريح لـ«الوطن» رأى الخن أن قلة عدد الأضاحي أدى للحفاظ على سعر ثابت تراوح بين ٨٢ ألفاً إلى ٨٥ ألفاً وسطياً، مبيناً أن هناك من باع بسعر أعلى وهناك من باع بسعر أقل من ذلك وذلك للخراف التي تزن من ٥٥ إلى ٦٥ كيلوغراماً.

الخن أشار إلى أنه كان في السوق من باع بأسعار ٧٦ ألفاً للكيلوغرام للخراف التي زاد وزنها عن ٦٦ كيلوغراماً، مضيفاً: إن الملاحظ لهذا العام هو فقدان اللحم من عند اللحامين والمولات أثناء العيد مضافاً إليه قلة عدد الأضاحي، معيداً السبب في ذلك إلى تخوف اللحامين من عدم بيع ما لديهم من لحوم خلال العيد لذلك امتنعوا عن الذبح خوفاً من كساد اللحوم ما أدى لشح المادة أثناء العيد.

ويرى الخن أن عودة سوق اللحوم واللحامين إلى عملهم بشكل طبيعي تحتاج لعشرة أيام على الأقل لكنها ستبدأ تدريجياً اعتباراً من الثلاثاء.

وأشار الخن إلى انخفاض في عدد الرخص التي أصدرتها المحافظة بنحو ٥٠ رخصة ذبح عن العام الماضي، موضحاً أن عدد رخص الذبح لم يتجاوز ٢٠٠ رخصة هذا العام.

العيد والبنزين... متوفر بكثرة ولكن بسعر أعلى

طرطوس- ريا أحمد

تعافي محافظة طرطوس السياحية مع بداية موسم الصيف من أزمة بنزين حادة، فالرسالة لا تكاد تكفي السيارة ذهاباً وإياباً لبعض المناطق الجبلية لتقف السيارة بانتظار الرسالة لبعد عشرة أيام، الكلام حال السائح الذي يقل معه عائلة وكذلك أبناء المحافظة الذين جميعهم يعانون من نقص حاد في مادة البنزين ليس رفاهية بقدر ما هو أحد متطلبات الموسم السياحي.

وإن كانت محطة الأوكتان في المدينة تعد رديفاً إلا أنها فشلت في جميع الأوقات في تلبية الطلب لكونها مزدحمة جداً ووصلت أرتال السيارات فيها إلى مسافة كيلو متر، فترى الكثير من السائقين يعودون خائبين لأنهم عاجزون عن مبيت سياراتهم للبوم التالي، فليس كل أصحاب السيارات من أهل المدينة وليس كل سائح يستطيع ذلك.

هذا كله أدى وفق ما أكده العديد من السائقين وأصحاب السيارات إلى فتح الباب على مصراعيه أمام البنزين اللبناني «المهرب» الذي انتشر في المحافظة كالنار في الهشيم ووصل سعر عبوة ١٠ ليترات إلى ٢٥٠ ألفاً خلال عطلة العيد وهي العبوة التي كانت تباع بـ٢٠٠ ألف، فكان الطلب عليه أحد الحلول الأساسية في محافظة طرطوس وإن كان لا يعلم معظم السائقين إن كان نظيفاً أو مضافاً إليه بعض الماء في مخاطرة لتلبية الحاجة في ذروة موسم التنقل من محافظة إلى أخرى ومن المدينة إلى الجبل والبحر والمصايف.

وأوضح بعض السائقين أن العديد من محطات الوقود استطاعت تأمين بنزين حر وهو طبعاً غير معروف المصدر بسعر الليتر ٢٠ ألف ليرة وبعد «بوس الأيادي» لكي لا يستخدم السائق البنزين اللبناني المهرب، حيث كانت كميات البنزين الحر متوفرة بشكل محدود ولأصحاب النفوذ فقط ولكن بالنهاية هي موجودة والسيارات ذات الدفع الرباعي كانت تجد حاجتها، والسؤال من أين؟

وطالب العديد من السائقين بإيجاد حل خلال الموسم السياحي لمحافظة طرطوس السياحية التي تكتظ بالقادمين من محافظتي حلب وحمص الذين لم يستطيعوا القدوم بوسائط النقل الجماعي لأنهم غالباً لا يجدون أماكن فارغة لستة مقاعد أو أكثر لعوائل وأقارب تجتمع مع بعضها وقد يصل عددهم إلى أكثر من عشرين فرداً يأتون لقضاء وقت في البحر والجبل وهم بحاجة للتنقل والسيارات الخاصة في معظم الأوقات.

وعند سؤال عضو المكتب التنفيذي المختص جورج حنا أوضح أن محافظة طرطوس حالياً محطتي أوكتان، الأولى عند مدخل مدينة طرطوس – دمشق قرب منطقة الصفصافة حيث محطة أوكتان دار الحجر، والثانية ضمن المدينة التي شهدت ازدحاماً كبيراً، كاشفاً أنه لتلبية الطلب خلال الموسم السياحي سيتم تشغيل محطتي أوكتان جديدتين، إحداهما في صافيتا لتلبي القادمين إلى مناطق صافيتا ومشتى الحلو والدريكيش، ومحطة ثانية في بانياس لتلبي القادمين إلى بانياس وباتجاه اللاذقية، أي ستكون هناك أربع محطات أوكتان متوزعة جغرافياً في محافظة طرطوس من أجل موسم سياحي ناجح.

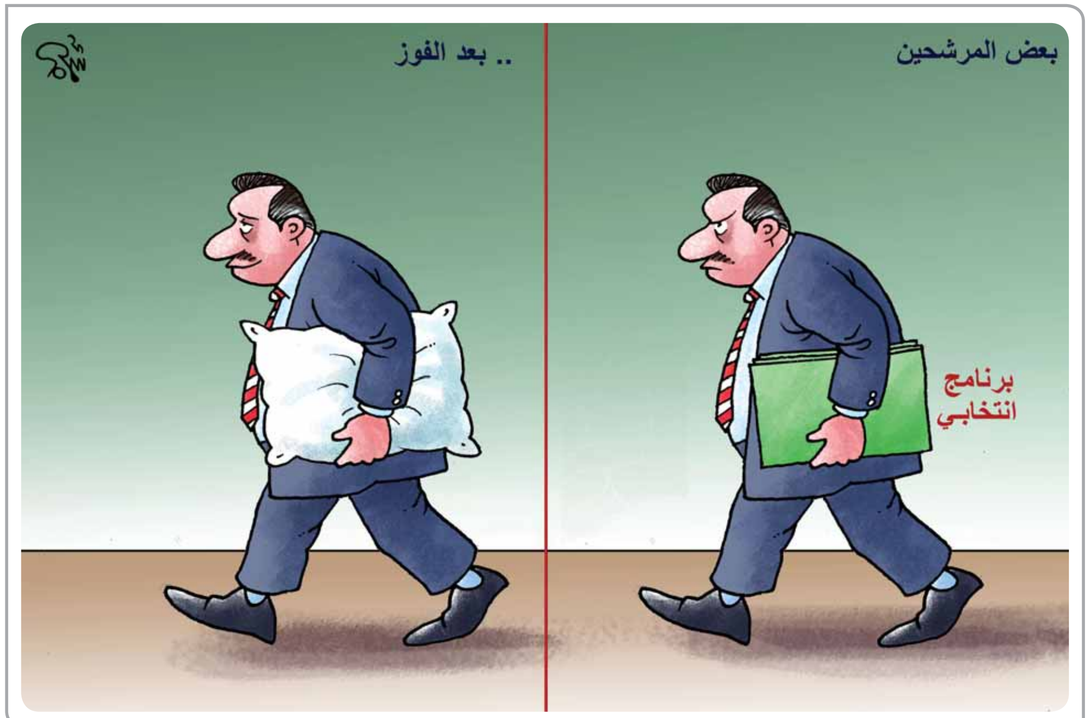

بلديات القنيطرة بحاجة إلى إنعاش!

نائب المحافظ: لم نحصل على أي دعم مالي للموازنة المستقلة منذ بداية العام الحالي

القنيطرة - خالد خالد

أكد نائب محافظ القنيطرة أحمد جمعة عدم حصول المحافظة على أي دعم مالي للموازنة المستقلة منذ بداية العام الحالي وذلك بهدف تمكين الوحدات الإدارية من القيام بمهامها المنوطة بها، كصيانة شبكات الصرف الصحي والطرق ضمن عملها وإصلاح آليات النظافة وتأمين رواتب للعاملين فيها، مشيراً إلى أن غياب الدعم عن الوحدات الإدارية أدى إلى غياب الخدمات عن المواطنين!

وبيّن جمعة أن أغلبية الوحدات الإدارية سواء على أرض المحافظة أم الواقعة في ريف دمشق تعاني سوء واقع النظافة بسبب تعطل الآليات وخاصة «الضواغط»، وتتم الاستعانة بآليات مديريتي الخدمات الفنية والنفايات الصلبة، وهذا الأمر يشكل عبئاً كبيراً على تلك المديريات بسبب استهلاك كميات كبيرة من المحروقات، عدا التأخر بتنفيذ خططها ومشاريعها.

وأوضح نائب المحافظ أن عدد الآليات المعطلة بالوحدات الإدارية ٢٠ آلية، علماً أن الوحدات الإدارية قامت بإعداد الكشوف اللازمة لإصلاح تلك الآليات، والقيمة الأولية لتكاليف الصيانة والإصلاح نحو مليار ليرة.

وأضاف: نتج عن التأخير في رصد الاعتمادات المالية اللازمة للإصلاح زيادة في التكاليف بسبب تفاقم الأسعار لقطع الآليات وارتفاع سعر الصرف وزيادة قيم الكلف التقديرية لأعمال الصيانة وإصلاح تلك الآليات.

وأشار جمعة إلى أن قيم مشاريع الصرف الصحي ببعض الوحدات الإدارية لا تتجاوز ٢٠ مليوناً وبقيمة إجمالية ٢٠٠ مليون لتنفيذ صيانات عاجلة في عدد من تجمعات النازحين في ريف دمشق مثل «سبينة، حجيرة، الذيابية، الحسينية» لكون خطوط الصرف الصحي فيها قديمة وتعرضت للضرر خلال الأزمة ولم يتم استبدالها، على حين أن مشروع البطيحة يحتاج إلى ٥٠٠ مليون والكسوة ١٥٣ مليوناً، مضيفاً: إن مياه الصرف الصحي وبسبب انسداد المجرور تملأ الشوارع ما يؤثر في منازل المواطنين في التجمعات المذكورة أعلاه، وهو الأمر الذي يعرض السكان لأوبئة والأمراض عدا التلوث البيئي.

وكشف نائب المحافظ عن حاجة الشوارع في تجمعات النازحين إلى صيانة وتعبيد بسبب سوئها وكثرة الحفر فيها، مؤكداً أنه حتى تاريخه لم يتم تخصيص أي اعتمادات لمشاريع الطرق من وزارة الإدارة المحلية، علماً أن كلفة المشاريع نحو ٣ مليارات ليرة، وتم تصديق الكشوف التقديرية وفق الحاجة إلى الاعتمادات اللازمة.

من جهته لفت مدير المالية في الأمانة العامة للمحافظة برزان عبد المجيد إلى عدم قدرة الوحدات الإدارية على القيام بدورها الخدمي وذلك بسبب تأخر صدور قرارات توزيع حصة الفرد، مبيناً أن قرارات التوزيع تكون ربعية كل ثلاثة أشهر، واليوم نحن في نهاية الشهر السادس ولم يصدر إلا قرار وحيد ووصل متأخراً للمحافظة الشهر الماضي وتم توزيع ١١٠٠ حصة للفرد الواحد!

> بلديات لم تصرف رواتب لموظفيها منذ ثلاثة أشهر لقلة مواردها

وكشف عبد المجيد أن بلديات القنيطرة فقيرة وليس لديها إيرادات ذاتية لصرف رواتب العاملين فيها، وهناك بلديات لم تصرف رواتب لموظفيها منذ ثلاثة أشهر لقلة مواردها، علماً أن تلك البلديات تعتمد بشكل مباشر على قرارات التوزيع والإعانات من أجل القيام بدورها الخدمي.

وأضاف: أغلبية الوحدات الإدارية خاطبت المحافظة من أجل منحها إعانات مالية من وزارة الإدارة المحلية لصرف رواتب وأجور العمال، مطالباً بالتركيز على تمويل المشاريع التنموية للوحدات الإدارية التي تعاني قلة الإيرادات لاستثمار أملاكها بالشكل الأمثل.

وأشار مدير المالية بالأمانة العامة إلى أن أجهزة التتبع GPS عطلت عمل المديريات الخدمية وخاصة بالنسبة للآليات الإنتاجية «كهرباء، زراعة..» بسبب وجود توقف لعمل الأجهزة نتيجة خلل فني والتشويش الفضائي الذي يمارسه العدو الصهيوني والذي يغطي كل أرجاء محافظة القنيطرة وأجزاء من ريف درعا الغربي!